Cellule de communication

Mardi 17 Mars 2026

MEDIA	Auteur	Page	Wilaya
ECHAAB	/	09	CHLEF

تفاديا لأي اختلالات عبر مختلف بلديات الولاية

الشلف.. آليات لضمان التزويد المنتظم بالمـــاء الشـــروب

باشرت مصالح مديرية الري والموارد المائية بولاية الشلف تنفيذ جملة من المشاريع الاستعجالية والهيكلية الرامية إلى ضمان التموين المستمر بالمياه الصالحة للشرب عبر مختلف بلديات الولاية، وذلك تفاديا لأي اختلالات أو تذبذبات محتملة في التزويد.

الشلف: و – ي – أعرابي

جاء تسريع وتيرة هذه المشاريع عقب التذبذب الذي عرفته عدة بلديات، على رأسها عاصمة الولاية، ما دفع السلطات المحلية إلى اعتماد حزمة من العمليات الكبرى التي من شأنها تعزيز قدرات التموين بالمياه الشروب، وتفادي حدوث أزمات مماثلة مستقبلا.

وفي هذا الإطار، تم الشروع في إنجاز خزانات مائية كبيرة على مستوى محطة المعالجة بماينيس، وكذا بمحيط سد سيدي يعقوب، وذلك في إطار تعزيز قدرات التخزين الاحتياطي، بما يسمح بضمان تزويد السكان بالمياه في حالات التوقف الاضطراري أو الطارئ.

كما تتواصل الأشغال الخاصة بوضع محطة عائمة بسد سيدي يعقوب، وهي تقنية جديدة اعتمدتها الوكالة الوطنية للسدود من أجل ضخ المياه وضمان استمرارية التموين نحو مشاريع المعالجة والتحلية، خاصة في حالات ارتفاع نسبة العكورة الناتجة عن سوء الأحوال الجوية، والتي كانت في السابق تعيق عمليات التزود بالطريقة التقليدية المعتمدة من قبل المصالح التقنية.

ومن جهة أخرى، انطلقت عملية إنجاز حقل لتجميع المياه الجوفية وربطه بالتحويلات الرئيسية على مستوى الولاية، إلى جانب تسجيل مشاريع لإعادة الاعتبار لما يقارب 90 منقبا عبر عدة بلديات، بغلاف مالي قدره 160 مليون دينار جزائري موزع على شطرين، إضافة إلى تخصيص 350 مليون دينار أخرى لعمليات الكهرباء والتجهيزات المرتبطة بهذه المنشآت.

وفي سياق تعزيز قدرات التخزين، برمجت مصالح القطاع أيضا إنجاز 14 خزانا للمياه عبر عدد من بلديات الولاية، ما سيسمح برفع القدرة الإجمالية للتخزين بحوالي 35 ألف متر مكعب، أي بزيادة تقدر بنحو 25 بالمائة من القدرة الحالية المقدرة بـ 247 ألفا و48 مترا مكعبا.

كما تم وضع 20 بئرا جديدا حيز الخدمة بطاقة إنتاجية بلغت 18032 مترا مكعبا يوميا، إلى جانب ربط خمسة آبار بمنطقة الأرض البيضاء بشبكة التوزيع الخاصة ببلدية الشلف.

وتعتمد الولاية في تموينها بالمياه الجوفية على نحو 210 آبار، منها 106 آبار تسيرها الجزائرية للمياه، بينما تشرف البلديات على تسيير 104 آبار أخرى موزعة عبر المناطق الحضرية والقرى والمناطق الريفية، وتبلغ الكمية الإجمالية المنتجة من طرف هاتين الهيئتين حوالي 45532 مترا مكعبا يوميا.

في المقابل، لا تزال 31 بئرا خارج الخدمة بسبب تراكم الرمال داخل المضخات، الأمر الذي يؤثر على جودة المياه ويعيق استغلالها بالشكل المطلوب.

وفي إطار تعزيز قدرات التخزين الاحتياطي، وافقت السلطات المركزية للقطاع على إنجاز حوض لترسيب المياه المعالجة بمحطة ماينيس بسعة 50 ألف متر مكعب، ما سيساهم في تأمين احتياطي إضافي من المياه، وضمان استقرار التزويد بهذه المادة الحيوية.

وتندرج هذه المشاريع ضمن الجهود الرامية إلى تحسين الخدمة العمومية للمياه الشروب، وتعزيز الأمن المائي بولاية الشلف، بما يضمن استجابة أفضل لاحتياجات السكان في ظل تزايد الطلب على هذه المادة الأساسية.

MEDIA	Auteur	Page	Wilaya
FADJR	/	09	CONSTANTINE

الفجر

144هـ

متفرّقات

قسنطينة: استفادة بلدية بني حميدان من مشاريع في قطاع الري

■ استفادت بلدية بني حميدان في قسنطينة، من عدة مشاريع في قطاع الري في إطار برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات "أدماك" لسنة 2026، في خطوة لتحسين الحياة اليومية للمواطن، والقضاء على بعض النقائص، التي كانت تنغص حياة القاطنة بهذه المنطقة في الشمال القسنطيني، على الحدود مع ولايتي ميلة وسكيكدة. وانطلقت عدد من المشاريع التنموية، من ضمن 15 مشروعا، خصص له غلاف مالي في حدود 18 مليار ستتيم منها 11 مشروعا ممولا في إطار صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات لسنة 2026، الخاصة بالتهيئة العمرانية لمختلف الأحياء والتجمعات السكانية، تضاف لها 5 مشاريع، في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية، و7 مشاريع من تمويل صندوق الولاية. وانطلقت أشغال إنجاز بعض المشاريع، بعد استكمال كافة الإجراءات الإدارية، والتي تشمل قطاع الري والمياه الصالحة للشرب، إلى جانب دراسة تدعيم سعة منابع المياه بالبلدية، مع إنجاز خزان مائي بسعة 200 متر مكعب وشبكة التزويد والتوزيع، انطلاقا من نقب جديد بجنان الباز، لتزودي سكنات مشتتي جنان الباز والشعابية، المعزولتين في أعلى الجبل. كما تشمل المشاريع المنطلقة، تجديد قناة الجر للمياه الصالحة للشرب، انطلاقا من الخزان ذي سعة 2500 متر مكعب ببلدية ديدوش مراد، اتجاه بني حميدان، بطول حوالي 6 كيلومترات، والتي تضررت بفعل تراكم مادة الكلس وباتت لا تقدم الخدمة المرجوة، خاصة وأن خزان ديدوش مراد مزود من منبع السخون بحامة بوزيان، الغني بالكلس. وشملت المشاريع التي تم انطلاقها تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب لمشتة أولاد النية، بالنسبة للسكنات القديمة، وسيدي خميس وكذا ربط الخزان الجديد بسعة 500 متر مكعب، بقناة الجر وقناة التوزيع أولاد النية، ومشروع هذا الخزان الذي استفادت منه المشتة السنة الفارطة، مع إطلاق عملية تهيئة حضرية ببني حميدان مركز، ضمن حصة المياه الصالحة للشرب، لتتكفل بالقنوات المتدهورة على مشارف حي "19 مارس 62".

MEDIA	Auteur	Page	Wilaya
EL MASSA	/	08	CONSTANTINE

بلدية بني حميدان

6 مشاريع لتحسين التزود بالماء

شهدت بلدية بني حميدان بقسنطينة، إطلاق سلسلة من العمليات التنموية، الرامية إلى تحسين ظروف معيشة السكان، في إطار متابعة تنفيذ البرامج التنموية الجديدة لسنة 2026، عبر مختلف صيغ التمويل، وتندرج هذه المشاريع، ضمن الجهود المبذولة لتعزيز المرافق الحيوية والاستجابة لاحتياجات المواطنين الأساسية، خاصة ما تعلق بضمان التزويد المنتظم بالمياه الصالحة للشرب، تحسبا لفصل الصيف، وما يرافقه عادة، من ارتفاع في الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية.

شبيلة. ح

باشرت مصالح بلدية بني حميدان، تنفيذ 6 عمليات تنموية، موجهة أساسا لدعم شبكة التموين بمياه الشرب، وتحديث بنيتها التحتية، حيث انطلقت الأشغال مؤخرا، في إنجاز خزان مائي بسعة 200 متر مكعب، مرفوق بشبكة للتزويد والتوزيع، انطلاقا من النقب الجديد بمنطقة جنان الباز، وهو مشروع، حسب مصالح البلدية، الذي ينتظر أن يساهم في تدعيم قدرات التخزين، وتحسين توزيع المياه لفائدة عدد من الأحياء والتجمعات السكنية.

كما تشمل هذه العمليات أيضا، تجديد قناة جر المياه الصالحة للشرب، انطلاقا من الخزان الرئيسي بسعة 2500 متر مكعب في بلدية ديدوش مراد، باتجاه بلدية بني حميدان، وهو ما من شأنه تحسين مردودية الشبكة، وتقليص التسربات التي كانت تؤثر على انتظام التموين في بعض الفترات.

وأضافت نفس المصالح، أنه ومن بين المشاريع المسطرة كذلك، تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب بمشتة أولاد النية، التابعة لمنطقة سيدي خميس، حيث تهدف هذه العملية إلى تحديث الشبكات القديمة، وضمان وصول المياه إلى السكان في ظروف تقنية أفضل، إلى جانب عملية ربط الخزان الجديد بسعة 500 متر مكعب بقناة الجر، وقناة التوزيع الخاصة بمنطقة أولاد النية، وهو ما سيعزز قدرات التوزيع ويدعم استقرار التموين بالمياه.

ولم تقتصر هذه العمليات، على الجانب التقني فقط، بل شملت أيضا مشروع التهيئة الحضرية بمركز بلدية بني حميدان، خاصة الحصة المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب، في إطار رؤية تهدف إلى تحسين الإطار العمراني، ورفع مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين.

وأكدت مصالح البلدية، أن كل هذه المشاريع التنموية، جاءت استجابة لانشغالات المواطنين والتكفل بها، والعمل على تعزيز البنية التحتية لشبكات المياه، بما يضمن استمرارية التموين بهذه المادة الحيوية، ويحد من الاضطرابات المسجلة في بعض الفترات، لاسيما في فصل الصيف، الذي يشهد عادة ارتفاعا في الاستهلاك، حيث ينتظر أن تساهم هذه العمليات، بعد استكمالها، في تحسين نوعية الخدمات العمومية، وتوفير ظروف معيشية أفضل لسكان بلدية بني حميدان.

MEDIA	Auteur	Page	Wilaya
HAYAT	SS	03	/

تعزيز الأمن المائي

8 مليارات دولار لاستثمارات تحلية المياه - مشاريع وطنية وحلول مبتكرة للجنوب

» تشهد الجزائر ثورة حقيقية في مجال الأمن المائي، مع إطلاق استثمارات ضخمة تتجاوز 8 مليارات دولار في مشاريع تحلية المياه، ما يعكس التزام الدولة بتأمين الموارد المائية لسكانها والصناعة والزراعة.

وأوضح مولود حشلاف، مساعد الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية لتحلية المياه فرع مجمع "سوناطراك"، خلال استضافته في برنامج "ضيف الصباح" على القناة الإذاعية الأولى، أن هذه الاستثمارات تشمل البرنامج التكميلي الأول بقيمة 2.4 مليار دولار، والشطر الأول من البرنامج التكميلي الثاني بأكثر من مليار دولار، إضافة إلى مشاريع قائمة حاليا.

وأشار المسؤول إلى أن البرنامج الأول الذي شمل 5 محطات كبرى لتحلية مياه البحر رفع مساهمة تحلية المياه في تزويد السكان من 18٪ إلى 42٪، فيما يشمل البرنامج الثاني 6 محطات جديدة، تم الشروع فعلياً في المرحلة الأولى لإطلاق الورشات في ولايات تلمسان ومستغانم والشلف، مع توقع استكمالها خلال 26 شهراً.

وأكد حشلاف أن إنجاز هذه المشاريع يتم وفق استراتيجية وطنية تعتمد على المؤسسات الجزائرية، أبرزها فروع مجمع "سوناطراك" ومجمع "كوسيدار"، وهو ما يعكس توجه الجزائر لدعم قدراتها الوطنية في قطاع المياه.

ولم تقتصر المبادرات على المناطق الساحلية، إذ يشمل البرنامج حلولاً مبتكرة لفائدة ولايات الجنوب التي تعاني من ارتفاع نسبة ملوحة المياه الجوفية، بما في ذلك وحدات متنقلة لتحلية المياه داخل حاويات بسعات تتراوح بين 2500 و3000 متر مكعب يومياً، وقد تصل إلى 50 ألف متر مكعب في بعض المشاريع، مع الاعتماد على الطاقات المتجددة لتشغيلها.

هذه الاستثمارات والمشاريع تؤكد أن الجزائر تمضي بخطى ثابتة نحو الاكتفاء المائي وتحسين جودة حياة السكان، مع توفير حلول مبتكرة ومستدامة لمعالجة التحديات المائية في المناطق الأكثر صعوبة، بما فيها الجنوب.•

س.من

MEDIA	Auteur	Page	Wilaya
SAWT AHRAR	ST	05	/

لمواجهة تبعات التغيرات المناخية و نقص المورد المائي

وزير الري يحث على الاستغلال الأمثل للآبار الجوفية وتنويع مصادر المياه

دعا وزير الري، طه دربال، أول أمس الأحد بالشلف مسؤولي ومستخدمي قطاع الري إلى استغلال وتثمين الآبار الجوفية وتنويع مصادر التموين بالمياه الشروب، لمواجهة تبعات التغيرات المناخية و نقص المورد المائي.

س. ت/واج

وفي كلمة ألقاها عقب استماعه لعرض حول القطاع، في إطار زيارة عمل وتفقد قادته للولاية، دعا الوزير إطارات قطاع الري إلى الاستغلال الأمثل للمياه الجوفية وإعادة الاعتبار للآبار، موازاة مع استغلال المياه التقليدية ومياه محطات التحلية، وهو »ما سيسمح بتنويع مصادر التموين ومواجهة نقص المورد المائي«، حسبه.

وأبرز دربال أن »السلطات العمومية وضعت خطة واضحة المعالم لمواجهة تبعات وآثار التغيرات المناخية ونقص المورد المائي، من خلال رصد أغلفة مالية معتبرة لإنجاز محطات الضخ وتصفية المياه المستعملة، وبناء السدود أين تتوفر الشروط التقنية، بالإضافة لمحطات تحلية مياه البحر التي أمر بإنشائها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على طول الشريط الساحلي«. وأشاد بالمناسبة بجهود السلطات الولائية والمحلية لتوفير المياه الشروب خلال الأزمة التي شهدتها الولاية مؤخرا، بسبب ارتفاع عكورة المياه وتوقف محطة التحلية عن إنتاج المياه، لافتا إلى الإجراءات المتخذة من قبل دائرته الوزارية، من ضمنها تزويد سد سيدي يعقوب بمحطة عائمة

لاستعمالها في مثل هذه الحالات وتزويد المواطنين بالمورد المائي.
كما شدد دربال على ضرورة إتمام المشاريع قيد الإنجاز في آجالها التعاقدية مع احترام المعايير التقنية، وتسجيل عمليات تنموية ذات آفاق مستقبلية تلبي تطلعات المواطنين، وتثمين وصيانة منشآت الري وتجهيزها، وكذا تثمين المياه المستعملة المصفاة واستغلالها كمصدر مائي بديل.
وبمحطة تحلية مياه البحر ماينيس ببلدية تنس، استمع الوزير لعرض حول قدرات وطاقة إنتاج هذه المنشأة، وأكد على ضرورة استمرارية إنتاج المياه بالمحطة بصفة منتظمة، بما يسمح بضمان تزويد المواطنين بالماء الشروب وعدم التأثير على برنامج التوزيع.
وأشار أيضا إلى أهمية إنجاز حوض الترسيب بالمحطة للحد من مشكل عكورة المياه، داعيا إلى الانطلاق في تجسيد هذا المشروع في أقرب الآجال. كما عاين وزير الري مشروع محطة تصفية المياه المستعملة ببلدية الشطية، وكذا مشروع إعادة تهيئة محيط السقي سهل الشلف الأوسط، الذي سيسمح برفع المساحات الفلاحية المسقية ودعم الفلاحين و القطاع بصفة عامة.

MEDIA	Auteur	Page	Wilaya
HIWAR	KO	04	/

GESTION DE L'EAU EN ALGÉRIE

Dessalement, barrages et nappes souterraines au cœur de la stratégie

Face aux défis climatiques et démographiques, l'Algérie semble s'orienter vers une stratégie globale combinant plusieurs solutions : dessalement, barrages, forages, réutilisation des eaux usées et exploitation raisonnée des nappes profondes. Pour l'expert et professeur à l'École nationale polytechnique d'Alger, Ahmed Kettab, la réussite de cette politique repose avant tout sur une approche intégrée et sur la poursuite des investissements dans les infrastructures hydrauliques. «La sécurité hydrique ne repose pas sur une seule solution, mais sur la complémentarité de toutes les ressources disponibles».

Invité de la Chaîne 3 de la radio nationale, le Pr Ahmed Kettab, a rappelé, hier lundi, que le défi hydrique n'est pas propre à l'Algérie. «Effectivement, il y a un réel défi hydrique en Algérie, mais aussi dans le monde et dans les pays arabes. Ce déficit est principalement lié aux changements climatiques et à l'irrégularité des pluies», explique-t-il. Selon lui, les épisodes climatiques extrêmes se multiplient : des pluies très abondantes sur de courtes périodes suivies de longues sécheresses. Cette variabilité com-

plique la gestion durable des ressources en eau. Malgré ces contraintes, l'État algérien a anticipé ces défis depuis plusieurs années en investissant massivement dans les infrastructures hydrauliques, notamment dans le dessalement de l'eau de mer.

Aujourd'hui, l'Algérie dispose d'un important réseau de stations de dessalement. Le pays en comptait initialement onze, avant d'en construire plusieurs nouvelles. Cinq stations supplémentaires ont été inaugurées récemment. « Nous avons aujourd'hui près de 19 stations de dessalement et d'ici 2030, nous en aurons environ 25, ce qui permettra de produire près de 5 millions de mètres cubes d'eau par jour », souligne Ahmed Kettab. Grâce à ces installations, près de 60 % de la population pourrait être alimentée en eau potable à partir de l'eau dessalée dans un rayon pouvant atteindre 250 kilomètres à partir du littoral. Cependant, l'expert rappelle que le dessalement ne constitue pas une solution unique. «Il faut frapper à plusieurs portes : barrages, dessalement, eaux souterraines et eaux usées traitées. C'est la combinaison de toutes ces ressources qui garantit la sécurité hydrique».

En parallèle au dessalement, les barrages restent un élément clé de la politique hydraulique nationale. L'Algérie compte aujourd'hui 81 barrages, dont le taux de remplissage avoisine 45%, une situation jugée plus favorable que l'année précédente. Les ressources souterraines constituent également une réserve importante, notamment grâce aux nombreux forages répartis sur le territoire. Pour Ahmed Kettab, l'important est de diversifier les sources d'approvisionnement afin de réduire la dépendance à une seule ressource. Pour mieux comprendre la situation, l'expert rappelle les critères internationaux du stress hydrique. «Quand un pays dispose de plus de 1700 m³ d'eau par habitant et par an, il n'a aucun problème. Entre 1000 et 1700 m³, la situation est moyenne. En dessous de 1000 m³, des tensions apparaissent. Et sous 500 m³, on parle de stress hydrique sévère». La plupart des pays d'Afrique du Nord et du monde arabe se situent justement en dessous du seuil de 500 m³ par habitant et par an. Toutefois, les investissements dans le dessalement et l'exploitation des ressources souterraines permettent à l'Algérie d'améliorer progressivement sa disponibilité en eau. «Grâce aux nouvelles stations de dessalement, nous sommes aujourd'hui au-dessus du seuil de 500 m³ par habitant et par an, ce qui nous permet d'aborder l'été 2026 dans des conditions relativement sereines», assure Ahmed Kettab. Malgré ces avancées, certaines perturbations locales peuvent encore surve-

MEDIA	Auteur	Page	Wilaya
HORIZONS	RH	24	TIZI OUZOU

BARRAGE DE TAKSEBT

Le niveau remonte considérablement

Avec un nouvel apport de plus d'un million m³ des dernières précipitations, le barrage de Taksebt a vu ses capacités de stockage portées à près de 60%, avons nous appris de Malek Abdeslam, spécialiste en hydrologie qui effectue un suivi quotidien de la situation hydrique de la wilaya. Il faut dire que les pluies qui ont arrosé la wilaya durant 72 heures avec près de 80 mm de précipitations et du léger manteau de neige ont permis aux plans et au cours d'eau de connaître un important afflux et à toutes les sources de se régénérer. Comme elles ont été bénéfiques au monde agricole. Toutefois l'expert regrette que des volumes considérables soit près de 10 millions de m³ engrangés par l'oued Sébaou se déversent dans la mer. Pour rappel, le wali de Tizi Ouzou avait ordonné la réalisation d'une seconde station de pompage des eaux du Sébaou vers le barrage de Taksebt d'une capacité de 450.000 m³/j.

■ Rachid Hammoutène

PRESSE WEB

الخبر

اقتصاد

"ضرورة وضع مخطط لحلول بديلة لتزويد سكان الشلف بالمياه"

لتفادي أزمة العطش التي ضربت الولاية.

مياه معبأة

- 664
- 1:46 دقيقة

ع. دحماني

15/03/2026 - 15:46

الصورة: م.ح

الصورة: م.ح

أكد وزير الري طه دربال ضرورة وضع حلول بديلة لمواجهة مشكل العكورة التي تصيب محطة التصفية بسد سيدي يعقوب أو محطة التحلية لمياه البحر بتنس ، وقال ممثل الحكومة خلال زيارته لولاية الشلف ،اليوم الأحد ، إنه يتعين وضع الآبار و مختلف مصادر التزود بمياه الشرب حيز الخدمة في إطار مخطط بديل لمواجهة أي طارئ في حالة توقف التزود بمياه الشرب من السد والبحر حيث يتم اللجوء إليها لتزويد المواطنين بالمياه ،و أثنى الوزير على الدعم الذي قدمه بعض الفلاحين خلال أزمة المياه بالشلف خلال جانفي الماضي حيث تبرع الفلاحون بآبارهم من أجل ربطها بالخزانات لنحو 14 بلدية لتزويد السكان بعدة بلديات بمياه الشرب.

و اعترف الوزير طه دربال بأن تأخر إنجاز بعض المشاريع كان له أثر سلبي على مخطط تزويد السكان بمياه الشرب و انتقد مدة الإنجاز في بعض المشاريع و نوعية الأشغال التي يجب موافقتها للمعايير الدولية بالنظر إلى حجم ما تم رصده من الأموال لهذه المشاريع التي كان من شأنها تخفيف الأزمة لو تم استلامها في الوقت المناسب.

وكشف الوزير دربال عن دخول المحطة العائمة الخدمة لاستغلالها في تصفية المياه بسد سيدي يعقوب لتفادي مشكل العكورة

كما اعترف الوزير بعدم الاستقرار في مديرية الري بالشلف و الذي كان حسبه أحد أسباب الأزمة حيث تعاقب عدة مدراء في ظرف وجيز و تكليف إطارات بتسيير مديرية الري بصفة مؤقتة دون منحهم للصلاحيات، ووعد الوزير بتسوية هذا الإشكال بتعيين مدير ولائي جديد بكل الصلاحيات خلال الأسبوع الذي يلي عيد الفطر للقضاء على عدم الاستقرار في قطاعه بالشلف.

للإشارة تفقد الوزير طه دربال محطة تحلية مياه البحر بتنس حيث وقف على الحلول الإضافية التي تم اقتراحها لتفادي توقف المحطة عن الإنتاج في حالة هيجان البحر و ارتفاع العكورة به وأعطى تعليمات بضرورة الاسراع في إنجاز حوض تجميع المياه لتصفية أولية قبل سحبها إلى محطة التحلية و شدد على ضرورة الالتزام بجودة الإنجاز و الاعتماد على الحلول التقنية المتطورة ، كما قام الوزير بمعاينة مشروع جلب مياه السقي الفلاحي ببلدية أم الدروع للرفع من المساحات المسقية و تزويد البساتين من الحمضيات وباقي الفواكه بمياه السد ، كما عاين مشروع محطة تصفية المياه المستعملة بالشطية والتي سيتم استغلال مياهها في دعم مخطط السقي الفلاحي بالمنطقة في إطار الاستراتيجية الوطنية لتثمين الموارد المائية

الشروق

اقتصاد

من السدود إلى المياه الجوفية.. هذه أرقام الموارد المائية في الجزائر

محمد فاسي

- 2026/03/17
- 85
- 0

الموارد المائية في الجزائر (تعبيرية)

اكتشاف المزيد

اشتراك في صحيفة الشروق

الشروق نيوز

سلع جزائرية تقليدية

تعتمد الجزائر على منظومة مائية متعددة المصادر تضم 81 سداً بنسبة امتلاء تقارب 45%، و19 محطة لتحلية مياه البحر، واحتياطياً ضخماً من المياه الجوفية يقدر بنحو 80 ألف مليار متر مكعب، إلى جانب نحو 230 محطة لمعالجة المياه، في إطار استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الأمن المائي ومواجهة آثار التغيرات المناخية.

وأوضح أحمد كتاب الخبير الاستشاري الدولي والأستاذ بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر أمس الإثنين خلال مداخلة له في برنامج "ضيف اليوم" للإذاعة الجزائرية أن السدود تشكل ركيزة أساسية لتأمين مياه الشرب والزراعة وبعض الأنشطة الصناعية، مع التأكيد على ضرورة مواصلة **الاستثمار** عبر إنشاء سدود جديدة، بما فيها المتوسطة، ومعالجة ظاهرة التوحل للحفاظ على القدرة التخزينية.

وفي مجال تحلية مياه البحر، ارتفع عدد المحطات إلى 19 محطة بعد تدشين منشآت جديدة، مع برنامج لبلوغ 25 محطة بحلول 2030، ما سيسمح بإنتاج يقدر بـ5.6 مليون متر مكعب يومياً، وتغطية نحو **60%من احتياجات السكان** على مسافة تصل إلى 250 كيلومتراً من الساحل.

أما المياه الجوفية، فتُعد من أبرز الموارد الاستراتيجية، خاصة في الجنوب، حيث تبلغ احتياطاتها نحو 80 ألف مليار متر مكعب، منها 50 ألف مليار متر مكعب في الطبقة الألبية المشتركة مع تونس وليبيا، مع إمكانية استغلالها في مياه الشرب والري والأنشطة الصناعية، رغم احتوائها أحياناً على نسب ملوحة تتراوح بين 5 و6 غرامات لكل لتر.

وفي هذا الإطار، تعمل نحو 30 محطة لإزالة المعادن في مناطق الجنوب، خاصة في تقرت، على معالجة هذه المياه، مع مشاريع جديدة قيد الإعداد لتعزيز التزويد ودعم الأنشطة الاقتصادية.

وبخصوص المياه العادمة، تستهلك الجزائر نحو 10 ملايين متر مكعب يومياً، أي ما يعادل قرابة 4 مليارات متر مكعب سنوياً، يتحول جزء كبير منها إلى مياه مستعملة، يتم التخلص من حوالي 80% منها دون استغلال، رغم معالجة ما بين 500 و600 مليون متر مكعب سنوياً، وإعادة استخدام ما بين 60 و70 مليون متر مكعب فقط، أي ما يعادل 15 إلى 20%.

وأشار الخبير إلى أن تعبئة مختلف هذه الموارد بشكل متكامل يمكن أن يرفع إجمالي الموارد المائية إلى ما بين 10 و12 مليار متر مكعب سنوياً، مع ضرورة تعزيز الاستثمارات، وتوسيع قدرات المعالجة، وترشيد الاستهلاك، في ظل تكلفة إنتاج المياه المحلاة التي تتراوح بين 150 و200 دينار للمتر المكعب.

الرابط

https://www.youtube.com/watch?v=3JjdNlqzN2Y